

وقف الدعوى الإدارية كعارض مؤقت

م.م سالي محمد جمعه

المديرية العامة لتربية الانبار

sallysafaa362@gmail.com

المقدمة

يستند إليه، بالإضافة إلى شروط تطبيقه وآثاره على سير الدعوى. كما سنناقش بعض التطبيقات القضائية التي توضح كيفية تعامل القضاء الإداري مع هذا الإجراء، وأهميته في تحقيق التوازن بين مصلحة الإدارة في تنفيذ قراراتها وحقوق الأفراد في الحصول على حماية قضائية فعالة.

من خلال هذا البحث، نسعى إلى تسليط الضوء على الجوانب النظرية والعملية لوقف الدعوى الإدارية كعارض مؤقت، وذلك لفهم أفضل لدوره في النظام القضائي الإداري وكيفية توظيفه لتحقيق العدالة الإدارية.

أولاً- أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا الموضوع من:-

- الدور الكبير الذي تؤديه في تحقيق التوازن بين سرعة الفصل في الدعوى وحماية حقوق الأطراف.

- منع تنفيذ قرارات إدارية قد تُسبب أضراراً

غير قابلة للإصلاح

ثانياً- إشكالية البحث:

تعد الدعوى الإدارية إحدى الآليات القانونية الفعالة التي تهدف إلى حماية حقوق الأفراد والهيئات في مواجهة القرارات الإدارية التي قد تكون مخالفة للقانون أو متجاوزة لحدود السلطة. وفي إطار سير الدعوى الإدارية، تبرز أهمية بعض الإجراءات المؤقتة التي يمكن أن تؤثر على مسارها، ومن بين هذه الإجراءات ما يُعرف بـ "وقف الدعوى الإدارية كعارض مؤقت".

يعتبر وقف الدعوى الإدارية كعارض مؤقت إجراءً استثنائياً يهدف إلى تعليق سير الدعوى لفترة محددة، وذلك لاعتبارات تتعلق بضرورة تحقيق العدالة أو لحماية حقوق الأطراف المتضررة من استمرار الإجراءات القضائية في وقت معين. هذا الإجراء يكتسب أهمية خاصة في الحالات التي يكون فيها استمرار الدعوى قد يؤدي إلى أضرار يصعب تعويضها لاحقاً، أو عندما تكون هناك ظروف استثنائية تستدعي وقفاً مؤقتاً للفصل في الدعوى.

في هذا البحث، سنتناول مفهوم وقف الدعوى الإدارية كعارض مؤقت، والأساس القانوني الذي

٤. تقييم دور القضاء الإداري في تطبيق هذا الإجراء.

رابعاً- منهجية البحث:

لغرض الإجابة عن كافة تساؤلات البحث، وبغية الإحاطة بجميع جوانبه القانونية فقد اعتمدنا على المنهج المقارن والمنهج التحليلي، إذ تتم الاستعانة بالمنهج المقارن للمقارنة بين النظم القانونية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومصر والعراق من حيث بيان الأساس القانوني لكل واحد منهم بصورة مختصرة. كما سنستعين بالمنهج التحليلي لتحليل نصوص التشريع العراقي ذات الصلة بموضوعات البحث، معززين ذلك بأراء الفقه القانوني.

خامساً- هيكلية البحث:

تتكون خطة هذا البحث من ثلاثة مطالب وكما يلي:

المطلب الاول: مفهوم الوقف

الفرع الاول: تعريف الوقف وتمييزه عن غيره

الفرع الثاني : اجراءات تقديم الوقف في الدعوى الادارية وشروطه

المطلب الثاني : الاساس القانوني للوقف كعارض مؤقت

الفرع الاول : الاساس القانوني للوقف في التشريعات المقارنة

الفرع الثاني : الاساس القانوني للوقف في التشريع العراقي

المطلب الثالث: اثار الوقف في الدعوى الادارية

الفرع الاول : اثار وقف الدعوى بالنسبة للإدارة

الفرع الثاني : اثار وقف الدعوى بالنسبة للمتعاقد

المطلب الاول

مفهوم الوقف

تتمحور إشكالية البحث حول الوقف كعارض مؤقت في الدعوى الإدارية في التساؤلات التالية:

١. ما هو الأساس القانوني لوقف الدعوى الإدارية كعارض مؤقت؟

- هل يوجد نص قانوني صريح ينظم هذا الإجراء، أم أنه يعتمد على اجتهادات القضاء الإداري؟

٢. ما هي الشروط الواجب توافرها لوقف الدعوى الإدارية كعارض مؤقت؟

- ما هي المعايير التي يعتمد عليها القاضي الإداري في تقرير وقف الدعوى؟

٣. ما هي الآثار المترتبة على وقف الدعوى الإدارية كعارض مؤقت؟

- كيف يؤثر هذا الإجراء على حقوق الأطراف المتقاضية؟

٤. ما هي التطبيقات القضائية لوقف الدعوى الإدارية كعارض مؤقت؟

من خلال هذه الإشكالية، نسعى إلى فهم أعمق لدور الوقف كعارض مؤقت في الدعوى الإدارية، وكيفية توظيفه لتحقيق العدالة الإدارية مع الحفاظ على استقرار العمل الإداري.

ثالثاً:- اهداف البحث

١. تحديد مفهوم وقف الدعوى الإدارية كعارض مؤقت.

٢. تحليل الأساس القانوني لهذا الإجراء في التشريعات المقارنة.

٣. دراسة شروط تطبيق الوقف المؤقت وآثاره على الإدارة والمتعاقد.

تطراً على الدعوى الادارية مجموعة من العوارض وهذه العوارض المؤقتة هي ظروف أو إجراءات تؤدي إلى تعليق الدعوى الإدارية مؤقتاً، مثل طلب تعليق التنفيذ، أو انتظار حكم في دعوى مرتبطة و تختلف عن العوارض المنهية (كالصلح أو التنازل) لأنها لا تنهي الدعوى بل تؤجلها ومن هذه العوارض وقف تنفيذ الدعوى ايقافاً مؤقتاً^(١) الذي سنتطرق له في هذا المطلب حيث سنتناول في الفرع الاول تعريف الوقف وتمييزه عن غيره وفي الفرع الثاني اجراءات تقديم الوقف في الدعوى الادارية وشروطه.

الفرع الاول

تعريف الوقف وتمييزه عن غيره

وقف الدعوى الإدارية هو إجراء مؤقت يتم بموجبه إيقاف سير الدعوى لفترة زمنية محددة أو غير محددة، بناءً على أسباب قانونية أو إجرائية. يتم اللجوء إلى وقف الدعوى الإدارية في حالات معينة لضمان سير عادل ومنظم للإجراءات القضائية، أو لحين استيفاء شروط معينة أو الفصل في مسائل أخرى مرتبطة بالدعوى ولكن قد تتشابه الوقف الدعوى ووقف التنفيذ و انتهاء الدعوى فما الفرق بينهم ؟ ان الفرق بين وقف الدعوى ووقف التنفيذ هو وقف الدعوى يتعلق بتعليق سير الإجراءات القضائية في حين وقف التنفيذ يتعلق بتعليق تنفيذ القرار الإداري ذاته (مثل منع هدم

مبنى)^(٢)، اما الفرق بين وقف الدعوى وإنهائها فهو وقف الدعوى هو إجراء مؤقت يهدف إلى تعليق سير الدعوى لفترة زمنية محددة أو غير محددة في حين إنهاء الدعوى هو قرار نهائي ينهي الدعوى دون إمكانية استئنافها، مثل صدور حكم نهائي أو تنازل المدعي عن الدعوى^(٣).

وقف الدعوى الإدارية هو أداة قانونية مهمة تهدف إلى ضمان سير عادل ومنظم للإجراءات القضائية، مع مراعاة حقوق الأطراف وحماية المصلحة العامة^(٤).

وقف الدعوى الإدارية يعني إيقاف سير الإجراءات القضائية فيها بشكل مؤقت، وذلك لأسباب محددة ينص عليها القانون أو تقتضيها طبيعة القضية. يُمكن أن يحدث وقف الدعوى الإدارية في الحالات التالية^(٥):

١. طلب الأطراف: قد يتفق الأطراف على وقف الدعوى مؤقتاً، سواء للتفاوض على تسوية أو لأسباب أخرى.
٢. أسباب قانونية: قد يقرر القاضي وقف الدعوى إذا كانت هناك أسباب قانونية تبرر ذلك،

(٢) د.محمد فؤاد مهنا، القضاء الاداري، مطبعة دار نشر الثقافة، الاسكندرية، ١٩٥٢، ص ٣١٣.

(٣) محمد ماهر ابو العينين، دعوى الالغاء امام القضاء الاداري وفقاً لأحكام المحكمة الادارية العليا، دار الكتب القانونية، الكتاب الاول، ١٩٩٨، ص ١٢٣.

(٤) د.سامي جمال الدين، الدعاوي الادارية والاجراءات امام القضاء الاداري، الكتاب الاول دعاوي الالغاء، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٩١، ص ١٦٨ وما بعدها. وايضا ينظر امجد محمد نصيف، الوقف التعليقي للدعوى، رسالة ماجستير، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص ١١٩.

(٥) د.محمد فؤاد مهنا، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

(١) د. عبد العزيز عبد خليفة، اثار الطعن بالغاء القرار الاداري، دار المعارف، الاسكندرية، ٢٠١٦، ص ١٠.

١. الوقف الاختياري: يتم بموافقة الأطراف، حيث يتفقون على إيقاف الدعوى لفترة زمنية معينة. يرى الدكتور خالد السيد أن هذا النوع من الوقف يعكس رغبة الأطراف في حل النزاع بشكل ودي أو لإتاحة الوقت الكافي للتحضير.

٢. الوقف الإلزامي: يتم بناء على قرار من القضاء، إما لوجود أسباب قانونية تفرض ذلك أو لوجود ظروف استثنائية تتطلب إيقاف الدعوى. يؤكد الدكتور خالد السيد أن هذا النوع من الوقف يهدف إلى حماية المصلحة العامة وحقوق الأطراف^(١١).

الفرع الثاني

إجراءات تقديم الوقف في الدعوى الإدارية

وشروطه

وقف الدعوى الإدارية يعني تعليق سير الإجراءات القضائية فيها مؤقتاً، وقد يكون هذا الوقف بناءً على طلب الأطراف أو بقرار من المحكمة. لوقف الدعوى الإدارية عدة إجراءات يتم بموجبها آثار قانونية وإجرائية، وهي تختلف حسب سبب الوقف ومدته. وهذا الإجراء ينظمه القانون ويخضع لرقابة القضاء^(١٢) لكن لنتطرق أولاً إلى أسباب الوقف ثم إلى الإجراءات المتبعة.

أولاً :- أسباب وقف الدعوى الإدارية:

١. اتفاق الأطراف: إذا اتفق المدعي والمدعى عليه على وقف الدعوى للتفاوض أو التسوية.

مثل انتظار صدور حكم في قضية أخرى مرتبطة بها^(٦).

٣. ظروف استثنائية: مثل حالات القوة القاهرة التي تمنع استمرار النظر في الدعوى، كالكوارث الطبيعية أو الأزمات التي تؤثر على سير العمل القضائي^(٧).

٤. طلب التحقيق أو الإثبات: قد يتم وقف الدعوى مؤقتاً لإتاحة الفرصة للتحقيق في وقائع معينة أو لجمع أدلة إضافية.

٥. توقف الخصومة: إذا أصبحت الدعوى غير ذات موضوع، مثل سحب الطلب الإداري الأصلي أو انتهاء النزاع بين الأطراف^(٨).

٦. إجراءات التوفيق أو الوساطة: في بعض الأنظمة، يتم وقف الدعوى لإتاحة الفرصة للأطراف للوصول إلى تسوية ودية^(٩).

يجب أن يتم وقف الدعوى الإدارية بقرار من القاضي أو المحكمة المختصة، ولا يكون وقفاً دائماً إلا إذا تحققت أسباب إنهاء الدعوى بشكل نهائي. بعد انتهاء أسباب الوقف، يتم استئناف النظر في الدعوى من حيث توقفت^(١٠).

وللوقف نوعين هما :-

(٦) سمير عثمان اليوسف، نظرية الظروف الطارئة و أثرها في التوازن المالي للعقد الإداري، بدون رقم طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩، ص ٢٠.

(٧) المرجع نفسه أعلاه، ص ٤١.

(٨) د. أنور أحمد رسلان، وسيط القضاء الإداري، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص ١٧٨.

(٩) د. أيمن محمد عفيفي، الوجيز في العقود الإدارية (دراسة لنظرية العقد الإداري وتطورها في مصر وفرنسا) دار النهضة العربية للنشر، ٢٠١٧.

(١٠) د. أحمد أنور رسلان، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(١١) د. خالد السيد محمود، حدود الرقابة القضائية على سلطة الإدارة التقديرية دراسة مقارنة، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١١، ص ٢١١.

(١٢) د. عبد الجبار أحمد البياتي، القضاء الإداري في القانون العراقي،

٢. طلب من المحكمة: قد تقرر المحكمة وقف الدعوى مؤقتًا لوجود أسباب قانونية، مثل انتظار صدور حكم في دعوى أخرى مرتبطة.

. أسباب إجرائية: مثل وجود نقص في المستندات أو الحاجة إلى إجراءات تكميلية.

١. وجود دعوى أخرى مرتبطة:

- إذا كانت هناك دعوى أخرى قيد النظر في محكمة أخرى، وكان الفصل فيها يؤثر في الدعوى الإدارية، يتم وقف الدعوى لحين الفصل في الدعوى الأخرى.

٢. انتظار الفصل في مسألة أولية:

- إذا كانت هناك مسألة قانونية أو إجرائية يجب الفصل فيها قبل الاستمرار في الدعوى الإدارية، مثل مسألة اختصاص المحكمة أو شرعية القرار الإداري^(١٣).

٣. طلب وقف التنفيذ:

- إذا تم تقديم طلب وقف تنفيذ القرار الإداري المطعون فيه، قد تقرر المحكمة وقف الدعوى لحين البت في هذا الطلب.

٤. وفاة أحد الأطراف أو تغيير وضعه

القانوني:

- إذا توفي أحد الأطراف أو تغير وضعه القانوني (مثل إفلاس شركة)، يتم وقف الدعوى لحين تحديد الورثة أو الممثل القانوني الجديد^(١٤).

٥. وجود نزاع حول الاختصاص:

- إذا كان هناك نزاع حول اختصاص المحكمة بنظر الدعوى، يتم وقف الدعوى لحين الفصل في مسألة الاختصاص.

٦. طلب إجراءات تكميلية:

- إذا كانت هناك حاجة إلى إجراءات تكميلية مثل معاينة أو خبرة فنية، قد تقرر المحكمة وقف الدعوى لحين انتهاء هذه الإجراءات^(١٥).

٧. اتفاق الأطراف:

- في بعض الحالات، قد يتفق الأطراف على وقف الدعوى لفترة زمنية محددة، بشرط موافقة المحكمة.

ثانياً :- اجراءات الوقف

هناك مجموعة من الاجراءات التي يجب اتباعها وهذه الإجراءات المتبعة في وقف الدعوى الإدارية :-

١. تقديم طلب الوقف

يتم تقديم طلب وقف الدعوى من أحد الأطراف أو من المحكمة ذاتها إذا رأت أسباباً تبرر ذلك.

(١٤) د.انور احمد رسلان، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(١٥) د. مصطفى ابو زيد فهمي، القضاء الاداري ومجلس الدولة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٤٠١.

(١٣) د.سليمان محمد الطماوي، القضاء الاداري، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٠٥.

٢. البث في الطلب:

- تقرر المحكمة قبول أو رفض طلب الوقف بعد دراسة الأسباب المقدمة والظروف المحيطة بالدعوى^(١٦).

٣. مدة الوقف:

- قد يكون الوقف مؤقتاً لفترة محددة أو حتى استيفاء شرط معين، مثل صدور حكم في دعوى أخرى مرتبطة^(١٧).

٤. استئناف سير الدعوى:

- بعد زوال سبب الوقف، تستأنف الدعوى من حيث توقفت، ويتم استكمال الإجراءات القانونية^(١٨).

ثالثاً: شروط وقف الدعوى الإدارية

١. وجود مصلحة للمدعي:

- يجب أن يثبت المدعي أن استمرار تنفيذ القرار الإداري سيسبب له ضرراً فادحاً أو غير قابل للإصلاح.

٢. عدم المساس بالنظام العام:

- لا يجوز وقف الدعوى إذا كان القرار الإداري مرتبطاً بأمور أمنية أو سيادية تمس النظام العام^(١٩).

٣. تقديم طلب مسبب:

- يجب أن يُقدم طلب الوقف كتابةً مع توضيح الأسباب القانونية والواقعية المبررة له^(٢٠).

رابعاً: حالات وقف الدعوى الإدارية

١. وقف تنفيذ القرار الإداري:

- كوقف قرار فصل موظف أو إلغاء ترخيص تجاري لحين الفصل في الدعوى.

٢. وقف سير الدعوى ذاتها:

- مثل تعليق الإجراءات لانتظار حكم في دعوى أخرى أو لإجراء تحقيق تكميلي.

٣. الاتفاق بين الطرفين:

- إذا اتفق المدعي والإدارة على وقف الدعوى للتفاوض أو التسوية الودية^(٢١).

المطلب الثاني

الاساس القانوني للوقف كعارض مؤقت

الوقف كعارض مؤقت في الدعوى الإدارية هو إجراء قضائي يتم تنظيمه في العديد من التشريعات المقارنة، حيث يتم الاعتماد على نصوص قانونية صريحة أو على اجتهادات قضائية لتحديد شروط وأحكام تطبيقه^(٢٢). وفيما يلي نظرة على الأساس القانوني لهذا الإجراء في بعض التشريعات المقارنة وذلك في الفرع الأول من هذا المطلب في حين

(١٩) د. عبد العزيز عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ٩٣

(١٦) د. عبد الناصر عبدالله ابو سمهدانة ، القرار الاداري في النظرية والتطبيق (دراسة تحليلية في ضوء احدث التعديلات التشريعية واء الفقه) ، ط ١ ، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة ، ٢٠١٢.

(١٧) د. سعيد السيد علي ، امتيازات الادارة العامة ، المصرية للنشر والتوزيع ، ط ٢٠١٧ ، ص ٩٦.

(١٨) د. سعيد السيد علي ، مرجع سابق ، ص ١٩٠-١٩١.

(٢٠) د. عبد العزيز عبد المنعم خليفة ، مرجع سابق ، ص ٣٢.

(٢١) د. محمد باهي ابو يونس ، وقف تنفيذ الحكم الاداري من محكمة الطعن في المرافعات الادارية ، دار الجامعة الجديدة ٢٠١٠ ، ص ٣٨٣.

(٢٢) د. ماجد راغب الحلو ، العقود الادارية ، بدون رقم طبعة ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٣.

سنتناول الأساس القانوني للوقف كعارض مؤقت في الدعوى الإدارية في التشريع العراقي في الفرع الثاني.

القرارات الإدارية إذا كان تنفيذها قد يؤدي إلى أضرار جسيمة يصعب تداركها.
- الشروط: يجب أن يكون هناك خطر حدوث ضرر جسيم، وأن يكون الطلب مقدماً في وقت مناسب، وأن يكون هناك احتمال لنجاح الدعوى الأصلية (٢٤).

٢. النظام القانوني المصري:

في مصر، يُنظم الوقف المؤقت في الدعوى الإدارية من خلال قانون القضاء الإداري المصري، حيث يتمتع القاضي الإداري بسلطة وقف تنفيذ القرارات الإدارية مؤقتاً.

- الأساس القانوني: يعتمد هذا الإجراء على المادة ١٤ من قانون القضاء الإداري المصري، والتي تمنح القاضي الإداري سلطة وقف تنفيذ القرار الإداري إذا كان تنفيذه سيسبب ضرراً جسيماً يصعب تداركه (٢٥).

- الشروط: يجب أن يكون هناك ضرر محتمل، وأن يكون الطلب مقدماً في وقت مناسب، وأن يكون هناك احتمال لنجاح الدعوى الأصلية (٢٦).

٣. النظام القانوني الأمريكي:

في الولايات المتحدة الأمريكية، يُنظم الوقف المؤقت في الدعوى الإدارية من خلال قانون الإجراءات الإدارية الفيدرالي (Administrative Procedure Act).

الفرع الاول

الاساس القانوني للوقف في التشريعات المقارنة

هناك العديد من التشريعات القانونية التي تناولت الوقف كعارض مؤقت في الدعوى الادارية ومن هذه التشريعات :
١. النظام القانوني الفرنسي

في فرنسا، يُنظم الوقف المؤقت في الدعوى الإدارية من خلال قانون القضاء الإداري الفرنسي، حيث يتمتع القاضي الإداري بسلطة تقديرية واسعة في إصدار أوامر وقف التنفيذ المؤقتة (Sursis à exécution) بناءً على طلب من الأطراف (٢٣).

- الأساس القانوني: يعتمد هذا الإجراء على المادة ١-٥٢١ من قانون القضاء الإداري الفرنسي، والتي تمنح القاضي الإداري سلطة وقف تنفيذ

(٢٤) د. خالد محمد علي، العوارض المؤقتة في الدعوى الادارية ، دراسة مقارنة بين الانظمة القانونية العربية والفرنسية ، دار الوفاء للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٢٣ ، ص ٢٠٣ .
(٢٥) د. مصطفى ابو زيد فهمي ، مرجع سابق ، ص ٤٠٦ .
(٢٦) د. سامي جمال الدين ، نظرية العمل الاداري ، بدون رقم طبعة ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١١ .

(٢٣) دومنيك بويو و بروسبيرو ويل ، القانون الاداري ترجمة د. سليم الحداد ، ط ١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

- الأساس القانوني: يعتمد هذا الإجراء على المادة ٧٠٥ من قانون الإجراءات الإدارية الفيدرالي، والتي تمنح المحاكم الفيدرالية سلطة وقف تنفيذ القرارات الإدارية إذا كان تنفيذها سيسبب ضرراً جسيماً.

- الشروط: يجب أن يكون هناك خطر حدوث ضرر جسيم، وأن يكون الطلب مقدماً في وقت مناسب، وأن يكون هناك احتمال لنجاح الدعوى الأصلية.

يتضح من خلال التشريعات المقارنة أن الأساس القانوني للوقف كعارض مؤقت في الدعوى الإدارية يعتمد على نصوص قانونية صريحة تمنح القاضي الإداري سلطة وقف تنفيذ القرارات الإدارية إذا كان تنفيذها سيسبب ضرراً جسيماً. تشترك هذه التشريعات في اشتراط وجود خطر حدوث ضرر جسيم، وأن يكون الطلب مقدماً في وقت مناسب، وأن يكون هناك احتمال لنجاح الدعوى الأصلية. يعكس هذا الإجراء التوازن بين مصلحة الإدارة في تنفيذ قراراتها وحقوق الأفراد في الحصول على حماية قضائية فعالة.

الفرع الثاني

الاساس القانوني لوقف الدعوى الادارية في التشريع العراقي

الأساس القانوني لوقف الدعوى الإدارية في العراق يستند إلى قانون مجلس شوري الدولة وقانون المرافعات المدنية، مع مراعاة التوازن بين حقوق الأفراد ومتطلبات العمل الإداري.

وفقاً للقانون العراقي، فإن الوقف في الدعوى الإدارية هو "إجراء قانوني مؤقت يهدف إلى إيقاف

سير الدعوى لفترة زمنية محددة أو غير محددة، وذلك لأسباب قانونية أو عملية تهدف إلى تحقيق العدالة وحماية حقوق الأطراف". يُعتبر الوقف أداة مهمة لضمان سير عادل ومنصف للدعوى الإدارية، حيث يسمح للأطراف بتحضير دفاعاتهم أو حل النزاع خارج المحكمة^(٢٧).

يُعد هذا الإجراء أداة مهمة لضمان العدالة دون الإضرار بالمصلحة العامة والمواد القانونية التي عالجت وقف الدعوى الإدارية في العراق حيث يتم تنظيم وقف الدعوى الإدارية من خلال عدة مواد قانونية، سواء في قانون المرافعات المدنية أو في القوانين الأخرى ذات الصلة^(٢٨). وفيما يلي أبرز المواد القانونية التي تناولت موضوع وقف الدعوى الإدارية:

١. قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩:

المادة ١٣٢:

"تختص محكمة الموضوع بالفصل في طلبات الوقف المؤقت، ويجب أن يرفق الطلب ببيان الأسباب التي تبرر وقف التنفيذ".
المادة ١٣٣:

"يشترط لمنح الوقف المؤقت ما يلي:

١. أن تكون الدعوى جارية.
٢. أن يكون هناك استعجال يبرر وقف التنفيذ.

(٢٧) د. نجيب خلف احمد ود. محمد علي جواد كاظم ، القضاء الاداري ، بدون طبعة ودار نشر ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٨٠.
(٢٨) قصي احمد فاضل جاد الله ، عوارض الدعوى امام القضاء الاداري العراقي -دراسة مقارنة -اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة كركوك ، كلية القانون والعلوم السياسية ، ص ١٠١.

في الطلب خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ تقديمه".

المادة ١٧:

"لا يترتب على وقف التنفيذ إلغاء القرار الإداري المتنازع عليه، بل مجرد تعليق تنفيذه لحين الفصل في الدعوى".

٤. قانون التنفيذ العراقي رقم (٤٥) لسنة

١٩٨٠

يُعتبر هذا القانون مهمًا في حالات وقف الدعوى الإدارية المتعلقة بتنفيذ الأحكام.

- المادة (٣٠): وقف التنفيذ

تنص هذه المادة على أن "للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم إذا رأت أن هناك أسبابًا قانونية تبرر ذلك، مثل وجود طعن في الحكم أو وجود ظروف استثنائية".

٥. قانون الوساطة وحل النزاعات رقم (٢٠)

لسنة ٢٠١٩

يُعتبر هذا القانون مهمًا في حالات وقف الدعوى الإدارية لإتاحة الفرصة للأطراف لحل النزاع خارج المحكمة.

- المادة (١٢): وقف الدعوى للوساطة

تنص هذه المادة على أن "للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى إذا اتفق الأطراف على اللجوء إلى الوساطة لحل النزاع، على أن يتم تحديد مدة الوقف بما يتناسب مع طبيعة النزاع".

٦. قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية

(٢٠٠٤)

يُعتبر هذا القانون مهمًا في حالات الظروف الاستثنائية التي تؤثر على سير العدالة.

المادة (٤٥): وقف الدعوى في الظروف

الاستثنائية

٣. أن يترتب على عدم وقف التنفيذ ضرر

جسيم يصعب تداركه".

المادة ١٣٤:

"يكون قرار الوقف المؤقت قابلاً للطعن فيه أمام المحكمة المختصة، ولا يوقف الطعن سير الدعوى الأصلية".

المادة ١٣٥:

"لا يترتب على وقف التنفيذ إلغاء القرار المتنازع عليه، بل مجرد تعليق تنفيذه لحين الفصل في الدعوى".

المادة ١٣٦:

"يستمر الوقف المؤقت حتى يتم الفصل في الدعوى الأصلية، ما لم تقرر المحكمة غير ذلك".

المادة ١٣٧:

"يجوز رفع الوقف المؤقت إذا تغيرت الظروف التي أدت إلى منحه أو إذا تبين أن وقف التنفيذ لم يعد ضروريًا".

٢. قانون القضاء الإداري العراقي رقم ٢٩

لسنة ٢٠١٧

المادة ١٤:

"تختص المحكمة الإدارية بالنظر في طلبات الوقف المؤقت المتعلقة بالقرارات الإدارية المتنازع عليها".

المادة ١٥:

"يشترط لمنح الوقف المؤقت في الدعوى الإدارية ما يلي: ١. أن تكون الدعوى الإدارية جارية. ٢. أن يكون هناك استعجال يبرر وقف التنفيذ.

٣. أن يترتب على عدم وقف التنفيذ ضرر

جسيم يصعب تداركه".

المادة ١٦:

"يجب أن يرفق طلب الوقف المؤقت ببيان الأسباب التي تبرر وقف التنفيذ، وتفصل المحكمة

- يتأخر الفصل في موضوع الدعوى إلى حين انتهاء سبب الوقف.

- إذا كان الوقف لفترة محددة، تستأنف الإجراءات بعد انتهاء هذه الفترة^(٣١).

٣. تأثير الوقف على المواعيد القانونية:

- في بعض الأنظمة القانونية، قد يتم وقف سريان مواعيد التقادم أو المواعيد القانونية الأخرى خلال فترة وقف الدعوى.

- هذا يعني أن الأطراف لا يفقدون حقوقهم القانونية بسبب مرور الوقت أثناء الوقف^(٣٢).

٤. إمكانية استئناف الإجراءات بعد انتهاء الوقف:

- بعد انتهاء سبب الوقف (مثل انتهاء التفاوض بين الأطراف أو حل النزاع خارج المحكمة)، يمكن استئناف الإجراءات القضائية من حيث توقفت^(٣٣).

- إذا لم يتم استئناف الإجراءات، قد تقفل الدعوى بعد فترة معينة.

٥. تأثير الوقف على الأطراف:

- المدعي: قد يفقد المدعي فرصة الحصول على قرار سريع من المحكمة، خاصة إذا

تنص هذه المادة على أن "للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى في حالات الظروف الاستثنائية، مثل الأزمات السياسية أو الكوارث الطبيعية، التي تؤثر على سير العدالة".

الوقف في الدعوى الإدارية في العراق يُنظم من خلال عدة مواد قانونية، سواء في قانون المرافعات الإدارية أو في القوانين الأخرى ذات الصلة. تهدف هذه المواد إلى تحقيق العدالة وحماية حقوق الأطراف، مع مراعاة الظروف القانونية والعملية التي قد تؤثر على سير الدعوى^(٣٩).

المطلب الثالث

اثار الوقف في الدعوى الادارية بالنسبة

للالدارة والمتعاقد

وفيما يلي أبرز الآثار العامة الناجمة عن وقف الدعوى الإدارية :-

١. تجميد الإجراءات القضائية:

- يتم تعليق جميع الإجراءات المتعلقة بالدعوى، مثل تقديم المستندات أو الاستماع إلى الشهود أو إصدار القرارات^(٣٠).

- لا يجوز للمحكمة إصدار أي حكم في الدعوى خلال فترة الوقف.

٢. تأجيل الفصل في الدعوى:

(٣١) د.احمد عبد الظاهر ،دراسة متخصصة في العوارض المؤقتة للدعوى الادارية ،دار النهضة العربية ،القاهرة، بدون سنة نشر ،ص١٣٣.

(٣٢) د.وليد احمد محمد الجاهل ،الوقف في المرافعات الادارية ،دار الجامعة الجديدة ،بدون سنة نشر،ص٦٢.

(٣٣) د. محمد رفعت عبد الوهاب، النظرية العامة للقانون الاداري ، بدون رقم طبعة ، دار الجامعة الجديدة ،، ٢٠١٢، ص٥٦.

(٣٩) قصي احمد فاضل جاد الله ،مرجع سابق ،ص٩٤.

(٣٠) د. محمد سعيد حسين امين ، المبادئ العامة في تنفيذ العقد الاداري ، بدون سنة طباعة ، دار الايمان للطباعة ، بدون مكان نشر ، ص٨٨.

وكذلك على طبيعة القرار الإداري المطعون فيه وسنتناول في الفرع الأول من هذا المطلب الآثار التي تترتب على الإدارة نتيجة الوقف في حين سنتطرق إلى الآثار التي تصيب المتعاقد مع الإدارة في الفرع الثاني.

الفرع الأول

آثار وقف الدعوى بالنسبة للإدارة

وقف الدعوى الإدارية كعارض مؤقت هو إجراء قضائي استثنائي يترتب عليه مجموعة من الآثار القانونية والعملية على كل من الإدارة العامة والمتعاقد (أو الطرف الآخر في الدعوى)^(٣٦). هذه الآثار قد تكون إيجابية أو سلبية، وتختلف حسب طبيعة القضية والظروف المحيطة بها. وفيما يلي توضيح للآثار المترتبة على وقف الدعوى الإدارية بالنسبة للإدارة التي قد تكون إيجابية أو سلبية وحسب التفصيل الآتي :-

أ. الآثار السلبية:

- تعطيل تنفيذ القرارات الإدارية:

- يؤدي وقف الدعوى إلى تعليق تنفيذ القرار الإداري المطعون فيه، مما قد يعطل سير العمل الإداري ويؤثر على فعالية الإدارة في أداء مهامها.

كان القرار الإداري المطعون فيه يسبب له ضرراً مستمراً.

- المدعى عليه (الإدارة): قد تستفيد الإدارة من تأجيل الفصل في الدعوى، خاصة إذا كان القرار المطعون فيه قيد التنفيذ^(٣٤).

٦. إمكانية إنهاء الدعوى بالصلح أو التنازل:

- في بعض الحالات، يتم وقف الدعوى للتفاوض بين الأطراف، وإذا تم الوصول إلى اتفاق، يمكن إنهاء الدعوى بالصلح أو التنازل عنها^(٣٥).

٧. الآثار المالية:

- قد يتكبد الأطراف تكاليف إضافية بسبب تأخر الفصل في الدعوى، خاصة إذا استمرت فترة الوقف لفترة طويلة.

انتهاء الوقف:

- ينتهي وقف الدعوى إما باستئناف الإجراءات القضائية أو بإنهاء الدعوى بالصلح أو التنازل أو الإغلاق.

في الختام، وقف الدعوى الإدارية له آثار مهمة على سير الإجراءات القضائية وحقوق الأطراف، ويجب على الأطراف فهم هذه الآثار قبل اتخاذ قرار بوقف الدعوى.

وقف الدعوى الإدارية يمكن أن يكون له عدة تداعيات وتأثيرات على الإدارة (الجهة الإدارية أو الحكومية التي تمت مقاضاتها). يعتمد مصير وقف الدعوى بالنسبة للإدارة على سبب الوقف ومدته،

(٣٤) د. أحمد عبد الظاهر، مرجع سابق .

(٣٥) د. نجيب خلف أحمد ود. محمد علي جواد كاظم ،

مرجع سابق، ص ٩٧.

(٣٦) د. سليمان الطماوي، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

- قد يتسبب هذا التعطيل في تأخير تحقيق الأهداف العامة التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها من خلال القرار المطعون فيه^(٣٧).

- تأثير على مبدأ استمرارية المرفق العام:

- يعتبر مبدأ استمرارية المرفق العام من المبادئ الأساسية في القانون الإداري، وقد يتأثر سلباً بوقف الدعوى، خاصة إذا كان القرار المطعون فيه مرتبطاً بتقديم خدمات عامة أو تنفيذ مشاريع مهمة^(٣٨).

- زيادة الأعباء الإدارية:

- قد تضطر الإدارة إلى إعادة تنظيم أعمالها أو تأجيل مشاريعها بسبب وقف تنفيذ القرار، مما يزيد من الأعباء الإدارية والمالية.

- تأثير على سمعة الإدارة:

- قد يؤثر وقف الدعوى على سمعة الإدارة، خاصة إذا تم تفسيره على أنه اعتراف بوجود عيوب في القرار الإداري^(٣٩).

ب. الآثار الإيجابية:

- منع الأضرار المحتملة:

- إذا كان تنفيذ القرار الإداري سيؤدي إلى أضرار جسيمة يصعب تداركها، فإن وقف الدعوى يحمي الإدارة من تحمل مسؤولية هذه الأضرار لاحقاً.

- إتاحة الفرصة لمراجعة القرار:

- قد يتيح وقف الدعوى للإدارة فرصة لمراجعة القرار المطعون فيه وتقييم مدى مشروعته، مما قد يؤدي إلى تعديله أو سحبه قبل الفصل النهائي في الدعوى^(٤٠).

الفرع الثاني

آثار وقف الدعوى بالنسبة للمتعاقد

مثلاً يترتب على الإدارة مجموعة من الآثار نتيجة لوقف الدعوى المؤقت فإنه أيضاً يترتب مجموعة من الآثار اتجاه المتعاقد مع الإدارة ولعل أبرز الآثار المترتبة على المتعاقد (أو الطرف الآخر في الدعوى) هي:

أ. الآثار الإيجابية:

- حماية الحقوق من الأضرار الجسيمة:

- يعتبر وقف الدعوى وسيلة لحماية حقوق المتعاقد من الأضرار التي قد تنجم عن تنفيذ القرار الإداري، خاصة إذا كانت هذه الأضرار غير قابلة للإصلاح لاحقاً.

- إتاحة الوقت للاستعداد القانوني:

- يتيح وقف الدعوى للمتعاقد الوقت الكافي للاستعداد القانوني والدفاع عن حقوقه بشكل أفضل في الدعوى الأصلية^(٤١).

- منع تنفيذ قرارات إدارية غير مشروعة:

(٣٧) د. احمد عباس مشعل، تنفيذ الاحكام الادارية، المصرية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٨، ص٢٦.

(٣٨) د. احمد عبد الظاهر، مرجع سابق، ص٢٤.

(٣٩) د. وليد احمد محمد، مرجع سابق، ص٥٨.

(٤٠) د. شروق عباس فاضل، النظام القانوني للوساطة، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق، سنة ١، مجلد ١، العدد ٢، الجزء ٢، ١٦ كانون الاول ٢٠١٦.

(٤١) د. احمد عباس مشعل، مرجع سابق، ص٣٢.

- يعتبر وقف الدعوى أداة لضمان العدالة المؤقتة، حيث يتم تعليق تنفيذ القرار الإداري حتى يتم الفصل النهائي في الدعوى^(٤٥).

- تأثير على سير العدالة:

- قد يؤثر وقف الدعوى على سير العدالة، حيث يتطلب من المحكمة النظر في طلبات الوقف المؤقت قبل الفصل في الموضوع الأساسي للدعوى^(٤٦).

ان وقف الدعوى الإدارية كعارض مؤقت يترتب عليه مجموعة من الآثار المهمة بالنسبة للإدارة والمتعاقد. بالنسبة للإدارة، قد يؤدي إلى تعطيل تنفيذ القرارات وزيادة الأعباء الإدارية، ولكنه قد يحميها من أضرار محتملة. أما بالنسبة للمتعاقد، فإن وقف الدعوى يحمي حقوقه من الأضرار الجسيمة، ولكنه قد يؤدي إلى تأخير الفصل في الدعوى وزيادة حالة عدم اليقين القانوني. يعكس هذا الإجراء التوازن بين مصلحة الإدارة في تنفيذ قراراتها وحقوق الأفراد في الحصول على حماية قضائية فعالة

الخاتمة

وفي ختام بحثنا هذا توصلنا لمجموعة من النتائج والتوصيات كالآتي:-

أولاً : النتائج :-

- ١- تعتبر هذه العوارض أدوات قانونية تهدف إلى ضمان سير عادل ومنظم للدعوى الإدارية.
- ٢- ان وقف الدعوى تساعد في حماية حقوق الأطراف وتجنب حدوث ضرر لا يمكن تداركه.

- إذا كان القرار الإداري غير مشروع، فإن وقف الدعوى يمنع تنفيذه مؤقتاً، مما يحمي المتعاقد من العواقب السلبية التي قد تترتب على تنفيذ قرار غير قانوني.

ب. الآثار السلبية:

- تأخير الفصل في الدعوى:

- قد يؤدي وقف الدعوى إلى تأخير الفصل النهائي في القضية، مما يطيل أمد النزاع القانوني ويزيد من التكاليف المالية والنفسية على المتعاقد^(٤٢).

- عدم اليقين القانوني:

- قد يخلق وقف الدعوى حالة من عدم اليقين القانوني بالنسبة للمتعاقد، خاصة إذا كان مرتبطاً بعقود أو مشاريع تحتاج إلى استقرار في العلاقة مع الإدارة.

- تأثير على العلاقة مع الإدارة:

- قد يؤدي وقف الدعوى إلى توتر العلاقة بين المتعاقد والإدارة، خاصة إذا كان القرار المطعون فيه مرتبطاً بمصالح اقتصادية أو استثمارية^(٤٣).

٣. الآثار العامة المشتركة:

- تحقيق التوازن بين المصالح:

- يساعد وقف الدعوى في تحقيق التوازن بين مصلحة الإدارة في تنفيذ قراراتها ومصلحة المتعاقد في الحصول على حماية قضائية فعالة^(٤٤).

-ضمان العدالة المؤقتة:

(٤٢) د. شروق عباس فاضل، مرجع سابق .

(٤٣) د. احمد عبد الظاهر، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٤٤) د. نجيب خلف احمد ود. محمد علي جواد كاظم، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٤٥) د. وليد احمد محمد، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٤٦) د. احمد عباس مشعل، مرجع سابق، ص ٣٠.

٣- ان وقف الدعوى يتيح للمحكمة الفصل في مسائل فرعية قبل الانتقال إلى الموضوع الرئيسي للدعوى.

٤- يجب أن تكون الطلبات المرفقة بالدعوى التي تقدم لغرض وقف الدعوى مبررة ومستندة إلى أسباب قانونية مقنعة، وأن تقدم وفق الإجراءات والشكليات المحددة في النظام القانوني المعمول به.

٥- ان وقف الدعوى الإدارية يكون بقرار من القاضي أو المحكمة المختصة، ولا يكون وقفًا دائمًا إلا إذا تحققت أسباب إنهاء الدعوى بشكل نهائي. بعد انتهاء أسباب الوقف، يتم استئناف النظر في الدعوى من حيث توقفت.

٦- ان القضاء الإداري العراقي ليس له قانون خاص يضم مواده بين ثناياه وإنما يلجأ الى قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ ونلاحظ مخالفة بعض النصوص لروحية الدعاوي الادارية التي يتم فيها تغليب المصلحة العامة ومبدأ المشروعية وسيادة القانون .

ثانيا :التوصيات او المقترحات:-

يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تعكس نتائج البحث وتسهم في تطوير النظام القانوني والإداري في العراق. فيما يلي بعض التوصيات المقترحة:

اولا: توصيات تشريعية من خلال :

١. تعديل التشريعات الحالية من خلال مراجعة وتعديل النصوص القانونية المنظمة للوقف المؤقت في القانون العراقي، خاصة في قانون مجلس الدولة العراقي، لتكون أكثر وضوحًا وشمولية لجميع جوانب الدعوى الادارية.

٢. تحديد معايير واضحة عن طريق وضع معايير محددة لمنح الوقف المؤقت، مثل تعريف "الاستعجال" و"الضرر اللاحق"، لتقليل الاجتهادات القضائية المتباينة.

٣- تشريع قانون خاص بالمرافعات الادارية في العراق وفي حال تشريعه يجب التفريق بين عوارض دعوى الالغاء ودعوى التعويض من ناحية امر الوقف الاتفاقي وفقا لارادة الخصوم واستعمال مصطلحات وعبارات ركيزة منعا للالتباس والشبهة .

ثانيا :- توصيات قضائية:

١. تعزيز دور القاضي الإداري من خلال منح القاضي الإداري صلاحيات أوسع في تقييم طلبات الوقف المؤقت، مع مراعاة ظروف كل حالة على حدة.

٢. سرعة الفصل في الطلبات وتسريع إجراءات الفصل في طلبات الوقف المؤقت لضمان فعالية هذا الإجراء في حماية حقوق الأفراد.

٣. تدريب القضاة بواسطة تنظيم دورات تدريبية متخصصة للقضاة في مجال الإجراءات المؤقتة، بما في ذلك الوقف المؤقت، لتعزيز فهمهم لتطبيقاته العملية.

ثالثا :- توصيات إدارية:

١. رفع وعي الإدارة وتوعية الجهات الإدارية بأهمية احترام إجراءات الوقف المؤقت وعدم التعسف في استخدام السلطة.

٢. تحسين آليات التنفيذ وتطوير آليات تنفيذ قرارات الوقف المؤقت لضمان فعاليتها في وقف القرارات الإدارية المتنازع عليها.

رابعا:- توصيات أكاديمية:

١. تشجيع البحث العلمي من خلال تشجيع الباحثين والأكاديميين على إجراء المزيد من الدراسات حول الوقف المؤقت في الدعوى الإدارية في العراق، مع التركيز على الجوانب التطبيقية.

٢. نشر الوعي القانوني بين المواطنين حول حقوقهم في استخدام إجراءات الوقف المؤقت وكيفية تقديم الطلبات.

سادسا:- توصيات عملية:

١. إنشاء قاعدة بيانات قضائية لأحكام الوقف المؤقت في الدعوى الإدارية في العراق لتسهيل الوصول إليها من قبل الباحثين والممارسين نظرا للحاجة الملحة لها وتسارع التطور في كافة مفاصل الرسمية في كل بقاع العالم.
٢. تطوير آليات رقابة على تطبيق إجراءات الوقف المؤقت لضمان عدالتها وفعاليتها لتعزيز و ضمان استقلالية القضاء الإداري في العراق لتعزيز ثقة المواطنين في نظام العدالة الإدارية والابتعاد عن المخاصمة والمحسوبية ويفضل ان تكون هذه الجهة متنوعة وقضائية حتى تكون اكثر دراية بالعمل القضائي واحاطة بالأسباب التي توجب وقف الدعوى .
٣. تحسين البنية التحتية للمحاكم الإدارية وتوفير الموارد اللازمة لضمان سرعة وفعالية الإجراءات.
٤. توعية المواطنين من خلال تنظيم حملات توعية للمواطنين حول كيفية استخدام إجراءات الوقف المؤقت في الدعوى الإدارية.
٥. الاستفادة من التجارب الأجنبية من خلال دراسة التجارب الناجحة في الأنظمة القانونية الأخرى (مثل النظام الفرنسي أو الأوروبي) والاستفادة منها في تطوير النظام العراقي.
٦. تعزيز التعاون الدولي بين العراق والدول العربية في مجال تبادل الخبرات القضائية والإدارية حول تطبيق إجراءات الوقف المؤقت.

المصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية

(١) الكتب:

١. د. عبدالعزيز عبد المنعم خليفة، اثار الطعن بألغاء القرار الاداري، دار المعارف للنشر، الاسكندرية، ٢٠١٦.
٢. د. محمد فؤاد مهنا، القضاء الاداري، مطبعة دار نشر الثقافة، الاسكندرية، ١٩٥٢.
٣. محمد ماهر ابو العينين، دعوى الالغاء امام القضاء الاداري وفقا لأحكام المحكمة الادارية العليا، دار الكتب القانونية، الكتاب الاول، ١٩٩٨.
٤. د. سامي جمال الدين، الدعاوي الادارية والاجراءات امام القضاء الاداري، الكتاب الاول دعاوي الالغاء، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٩١.
٥. سمير عثمان اليوسف، نظرية الظروف الطارئة و اثرها في التوازن المالي للعقد الاداري، بدون رقم طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩.
٦. د. انور احمد رسلان، وسيط القضاء الاداري، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر.
٧. د. ايمن محمد عفيفي، الوجيز في العقود الادارية (دراسة لنظرية العقد الاداري وتطورها في مصر وفرنسا) دار النهضة العربية للنشر، ٢٠١٧.
٨. د. خالد السيد محمود، حدود الرقابة القضائية على سلطة الادارة التقديرية دراسة مقارنة، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١.
٩. د. سليمان محمد الطماوي، القضاء الاداري، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥.
١٠. د. مصطفى ابو زيد فهمي، القضاء الاداري ومجلس الدولة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٤.
١١. د. عبد الناصر عبدالله ابو سمهدانة، القرار الاداري في النظرية والتطبيق (دراسة تحليلية في ضوء احدث التعديلات التشريعية و آراء الفقه)، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٢.
١٢. د. سعيد السيد علي، امتيازات الادارة العامة، المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ط١.
١٣. د. محمد باهي ابو يونس، وقف تنفيذ الحكم الاداري من محكمة الطعن في المرافعات الادارية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٠.
١٤. د. ماجد راغب الحلو، العقود الادارية، بدون رقم طبعة، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩.
١٥. دومنيك بويو و بروسبيرو ويل، القانون الاداري ترجمة د. سليم الحداد، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩.
١٦. د. سامي جمال الدين، نظرية العمل الاداري، بدون رقم طبعة، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١.
١٧. د. نجيب خلف احمد ود. محمد علي جواد كاظم، القضاء الاداري، بدون طبعة ودار نشر، بغداد، ٢٠١٠.

١٨. د. محمد سعيد حسين امين ، المبادئ العامة في تنفيذ العقد الاداري ، بدون سنة طباعة ، دار الايمان للطباعة ، بدون مكان نشر.
١٩. د. احمد عبد الظاهر ، دراسة متخصصة في العوارض المؤقتة للدعوى الادارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون سنة نشر.
٢٠. د. وليد احمد محمد الجاهل ، الوقف في المرافعات الادارية ، دار الجامعة الجديدة ، بدون سنة نشر.
٢١. د. محمد رفعت عبد الوهاب ، النظرية العامة للقانون الاداري ، بدون رقم طبعة ، دار الجامعة الجديدة ، ، ٢٠١٢.
٢٢. د. احمد عباس مشعل ، تنفيذ الاحكام الادارية ، المصرية للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠١٨.

البحوث :-

١. د. شروق عباس فاضل ، النظام القانوني للوساطة ، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق ، سنة ١ ، مجلد ١ ، العدد ٢ ، الجزء ٢ ، ١٦ كانون الاول ٢٠١٦ .
- ٢- د. ضياء عباس علي ، مسؤولية الإدارة عن أخطائها ، مجلد ٦ عدد ١١ (٢٠٢٢): مجلة كلية القلم الجامعة
- ٣- أ.م.د. عدنان قادر عارف الزكنة ، تنازع الاختصاص بين السلطات الاتحادية والمحلية في دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥) ، مجلد ٥ عدد ٩ (٢٠٢١): مجلة كلية القلم الجامعة

الرسائل والاطاريح :-

- ١- امجد محمد نصيف ، الوقف التعليقي للدعوى ، رسالة ماجستير ، الاسكندرية ، ٢٠١٨.
- ٢- قصي احمد فاضل جاد الله ، عوارض الدعوى امام القضاء الاداري العراقي -دراسة مقارنة - اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة كركوك ، كلية القانون والعلوم السياسية.

القوانين :-

١. قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩.
٢. قانون القضاء الإداري العراقي رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٧.
٣. قانون التنفيذ العراقي رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٠.
٤. قانون الوساطة وحل النزاعات رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٩.
٥. قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية (٢٠٠٤).

المستخلص

وقف الدعوى الإدارية كعارض مؤقت هو إجراء قضائي استثنائي يهدف إلى تعليق سير الدعوى مؤقتاً لحماية حقوق الأطراف من أضرار جسيمة قد تنجم عن استمرار الإجراءات القضائية. يعتبر هذا الإجراء أداة مهمة لتحقيق التوازن بين مصلحة الإدارة في تنفيذ قراراتها وحقوق الأفراد في الحصول على حماية قضائية فعالة. كلمات المفتاحية : - الدعوى , الادارة , عارض

Abstract

Suspension of an administrative lawsuit as a temporary interlocutory measure is an exceptional judicial procedure aimed at temporarily suspending the proceedings to protect the rights of the parties from the serious harm that could result from the continuation of the judicial proceedings. This procedure is an important tool for achieving a balance between the administration's interest in implementing its decisions and the rights of individuals to obtain effective judicial protection.

Keywords: - lawsuit, administration, interlocutory measure